

نتائج هذه التعريفات

1- عمومية الاقتصادية في المكان والزمان

1-العمومية في المكان

يقود تعريف الاقتصادية بالاختيار الى ملاحظة بسيطة توجد الأنشطة الاقتصادية في كل النشاط الاجتماعي. وكذلك كتب وبورلنغ إذا اعتبر كل تصرف ينطوي على تعيين للوسائل كعمل اقتصادي، فإن العلاقة بين ام ورضيعها تكون هي الأخرى علاقة اقتصادية او بالأحرى ذات مظهر اقتصادي على غرار العلاقة الموجودة بين رب عمل ومستخدمه المأجور، لنا هذه الجملة بالبحث في كل مكان عن العلاقات الاقتصادية، ومثال ذلك - الطالب الذي ينظم وقته من أجل النجاح في امتحاناته (وهو مثال سامويلسون بذاته) له نشاط اقتصادي، لأنه اختار العمل قليلاً

- وانسان يبحث عن تلبية غرائزه وحاجاته قد يكون له نشاط اقتصادي؟

- واخيرا الكسول الباحث عن تفادي العمل قد يكون له الآخر نشاط اقتصادي

هل هناك نشاطات اقتصادية في كل محيط نشاطه؟ وبناء على ذلك تكون هناك عمومية

الاقتصادية في المكان

2 - العمومية في الزمان: توجد الاقتصادية في كل مكان، واقترح بعض الانتر بيولوجي من

فكرة أن هذه الاقتصادية في المجتمعات البدائية والحديثة

وأشهر الممثلين لمدرسة المشكلة الاقتصادية: "ريمون فيزيت وملفيل" هذان المؤلفان اذا كان

هناك تشابه بين الاقتصاديين البدائي والحديث وهو انها منظمان من أجل النضال ضد

الندرة إلى حد أن هر كوفتش لا يتردد بكتابة " يمكننا تصور مجموع الأنظمة الاقتصادية كأنها مدرجة على شكل من الاتصالية "

ان للإنسان مهما كان نوعه وجنسه حاجات كثيرة ومتنوعة منها ماهو مادي ومنها ماهو معنوي، فهو يهدف دائما لسدها ولكن لا يمكن الوصول إلى حد إشباع مختلف الرغبات لأنها غير منتهية وإمكانياته محدودة، كما أن هذه الحاجات تختلف من فرد إلى آخر حسب الموقع الجغرافي والمستوى الثقافي وتلية هذه الحاجات تتم بواسطة مختلف الوسائل الفكرية والجسمية التي هي محدودة في الزمان والمكان - محدودة في المكان: إن المنافع الموجودة في الطبيعة لا توجد كلها في مكان واحد ويعمل الإنسان على الحصول عليها.

-محدودة في الزمان: فالطبيعة لا تعطي خيراتها في وقت واحد، فهناك المحاصيل الصيفية والشتوية (بصفة عامة لكل فصل مردوده)

وهذا الخلاف بين قلة الموارد من جهة وحاجات الإنسان المتنوعة من جهة أخرى يعرف بالمشكلة الاقتصادية فهي تكمن في سعي الفرد إلى إشباع وسد حاجاته وتحقيق أهدافه عن طريق الموارد المحدودة.

إن المشكلة الاقتصادية إذا تلخص في أي مجتمع اقتصادي يستهدف بالضرورة إشباع الرغبات الإنسانية المتعددة سواء ما كان منها متكررا أو متجددا، إلا أنه لا يمكن أن يتم إشباع هذه الرغبات إلا باستهلاك واستعمال مختلف السلع والخدمات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا سبق هذا الاستهلاك إنتاج السلع والخدمات، والإنتاج بدوره لا يتيسر

إلا بوجود وسائل معينة للإشباع، أو ما يسميها الاقتصاديون بـموارد المجتمع (. هذه العلاقة الثلاثية بين الموارد، والسلع والخدمات، والرغبات الإنسانية ترتبط بحقيقة بالغة الأهمية فحواها: أن موارد أي مجتمع اقتصادي إنما توجد فيه بكميات محدودة، بمعنى أنها نادرة ندرة نسبية، أي بالنسبة للطلب عليها، وبما أن الموارد نادرة، فإن السلع والخدمات التي يتم إنتاجها باستخدام هذه الموارد لا بد أن تكون هي الأخرى نادرة ندرة نسبية، فالندرة طابع الحياة الاقتصادية، ولولا الندرة لما ثارت وتعدت المشكلة الاقتصادية ويمكن القول إن للمشكلة الاقتصادية عنصرين هامين وهما الموارد الاقتصادية والحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة

-الموارد الاقتصادية والتي تعبر عنها به (عناصر الإنتاج) والتي تشمل كل من الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

- والحاجات والرغبات المتمثلة في حاجات أو متطلبات البقاء على قيد الحياة، ورغبات تساهم في تحسين مستوى معيشة الفرد،